

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Telephone: +251 11 551 7700 / Fax: +251 11 5 517 844
website: www.au.int

المجلس التنفيذي

الدورة العادية السابعة والعشرون

جوهانسبيرج، جنوب أفريقيا، 7-12 يونيو 2015

الأصل: إنجليزي

EX.CL/900 (XXVII)

تقرير اجتماع اللجنة الوزارية المختصة المعنية

باستعراض جدول تقدير الأنصبة

تقرير اجتماع اللجنة الوزارية المختصة المعنية

باستعراض جدول تقدير الأنصبة

1. تم عقد اجتماع للجنة الوزارية المختصة في 10 يونيو 2015 لبحث تقرير الخبراء عن تنفيذ مصادر التمويل البديلة للاتحاد الأفريقي.
2. وترأست الاجتماع سعادة مايتي نوكونا ماشابان، وزيرة التعاون الدولي لجنوب أفريقيا ورئيسة اللجنة الوزارية المختصة المعنية باستعراض جدول تقدير الأنصبة.
3. الحضور (أعضاء اللجنة الوزارية المختصة):

(1) الجزائر

(2) تشاد

(3) غينيا الاستوائية

(4) كينيا

(5) ليبيا

(6) ناميبيا

(7) ملاوي

(8) نيجيريا

(9) جنوب أفريقيا

(10) موؤيشيوس

(11) غانا

الدولة العضو الأخرى

(1) السودان

4. الكلمات الافتتاحية:

رحبت الرئيسة بالأعضاء الحاضرين وأشارت إلى أن اجتماعهم يأتي في لحظة حرجة تبذل القارة فيها جهودا محمودة لمعالجة العديد من التحديات التي تواجهها وتحتاج إلى الاعتماد نفسها لضمان ملكية تلك الجهود وتوجيهها. وأشارت الرئيسة إلى أنه، استرشادا بالمبادئ التي مفادها ضرورة أن تمول الموازنة التشغيلية بنسبة 100% والبرامج بنسبة 75% وعمليات السلام والأمن بنسبة 25%، يتحتم على الاجتماع الموافقة على طرق تحقيق تلك المبادئ. وتحقيقا لهذه الغاية، ذكّرت الأعضاء أن اعتماد مصادر بديلة لتمويل الاتحاد يشكل أساس أجندة 2063 التي تخدم مصلحة جميع الدول الأعضاء وأنه من المنطقي أن تضمن أفريقيا الملكية بالاعتماد على نفسها. واختتمت كلمتها بإبلاغ الأعضاء أن جدول تقدير الأنصبة الحالي ستنتهي في ديسمبر 2015 وبلتالي ينبغي للجنة التوصية بجدول جديد يتم رفعه إلى المجلس التنفيذي لبحثه واعتماده. ثم دعت رئيس لجنة الخبراء، معالي السيد نتشينجا، سفير جنوب أفريقيا لتناول الكلمة.

5. وفي كلمته المقتضبة، أشار السفير نتشينجا إلى أن هذه هي المرة الأولى التي يقترح فيها الاتحاد طرئقا ملموسة لمعالجة القضية الحساسة المتعلقة بجدول تقدير الأنصبة. وأفاد أن لجنة الخبراء قد استرشدت في مداولاتها بروح مقرر المؤتمر. واختتم كلمته بالقول إن لجنة الخبراء قد بذلت قصارى جهدها من أجل تقديم توصيات إلى الوزراء للنظر فيها. وشكر الرئيس الخبراء على العمل الجيد الذي قاموا به ودعا اللجنة إلى تقديم عرضها.

6. قدم ممثل المفوضية عرضا عن طريق "باور بوينت" لتسليط الضوء على التسلسل الزمني للأحداث والأنشطة التي بدأت بالأساس المنطقي لإدخال المصادر البديلة لتمويل الاتحاد. ثم قدم جدولاً زمنياً بدءاً بتقرير أوباسانجو الصادر في يونيو/يوليو 2014 والذي ومرورا بإنشاء اللجنة الوزارية المالية واجتماع فريق العمل في واشنطن والذي اعتمد المؤتمر تقريره بموجب المقرر 561، وإقامة اللجنة الوزارية المختصة للنظر في تنفيذ هذا المقرر وانتهاءً باجتماع الخبراء المنعقد في أبريل/مايو 2015 والذي يوجد تقريره بين أيدي الوزراء. وعند ذلك، قدم تلخيصاً للنقاط البارزة في تقرير الخبراء إلى جانب الخيارين اللتين أوصت بهما اللجنة الوزارية المختصة.

7. الخيار الأول - نظام بثلاثة مستويات يجمع بين القدرة على الدفع والسداد العادل في المستوى الأعلى. ينبغي إرفاق ذلك بهذا التقرير باعتباره الجدول 3. أما الخيار الثاني فيتمثل في نظام

بثلاثة مستويات مع حصص متساوية على كل من المستويات. وبعد هذا العرض، دعا الرئيس سعادة نائب رئيس المفوضية إلى تقديم مساهمته.

8. في كلمته الموجزة، شدد سعادة نائب الرئيس، ايراستوس موينتشا، على الأساس المنطقي الذي يكمن وراء الانتقال إلى مصادر التمويل البديلة مثل رسوم شركات الطيران، والاقتطاعات من الرسائل الهاتفية القصيرة للتخفيف من الاعتماد الحالي على الخزنة وحدها كوسيلة لتعبئة مساهمات الميزانية. وأورد المثال الحالي حيث قام القطاع الخاص بتعبئة مبلغ كبير من الأموال لمكافحة فيروس إيبولا باستخدام الرسائل الهاتفية القصيرة. وأشار إلى ثغرات الميزانية الدائمة التي تشكل عائقاً خطيراً أمام تنفيذ وتحقيق أهداف وغايات الميزانية. وقد هدأ المخاوف من أن قدراً كبيراً من الموارد الناشئة عن مصادر التمويل البديلة قد يجلب تحديات للتنفيذ. وأوضح أن الاتحاد أنشأ هيكل لمعالجة التحديات المتوقعة.

9. وفي أعقاب تلك العروض، فتح الرئيس باب المناقشة.

10. وفي النقاش العام الذي تلا ذلك، قدم الأعضاء دعماً كبيراً لحاجة القارة إلى الاعتماد على الذات بحيث يمكن أن تمتلك وتوجه أية أجندة إنمائية لشعوبها. ومع ذلك، أثار بعض الأعضاء عن قلقهم إزاء استخدام إحصاءات 2013 كأساس للجدول المنقح. ويشعرون في بعض الحالات أن ذلك لا يعكس الحقائق الاقتصادية الحالية.

11. دعا بعض الأعضاء أيضاً إلى إنشاء هيكل واضح وشفاف لوضع البرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

12. أكدت ليبيا على موقفها من أنها لم تتمكن من البقاء في المستوى الأعلى، ودعت اللجنة إلى الإحاطة علماً بذلك.

13. وردا على ذلك، اعترف نائب الرئيس بمشروعية الانشغالات المثارة. وفيما يتعلق بمسألة استخدام بيانات عام 2013، أوضح إلى أنه إذا كان يشاطر انشغالات البلدان المعنية، إلا أن ذلك كان الممارسة الجارية لجدول تقدير الأنصبة بناء على منهجية الأمم المتحدة التي تبناها الاتحاد الأفريقي، ذلك أن بيانات البلدان التي يمكن التحقق منها تصدر بعد عامين من التأخير. وهذا يدل أيضاً على حاجة الاتحاد الأفريقي الملحة إلى المضي قدماً في برنامجها

لتطوير القدرات المؤسسية الخاصة به. وأوضح كذلك أن المراجعة القادمة ستأخذ في الاعتبار، عند إجرائها، الوضع الحالي بحيث يمكن إجراء التعديل وفقا لذلك. وبخصوص ليبيا أعرب عن أسفه على ما تمر به ليبيا وأبلغ بأن اللجنة الفرعية للمساهمات قادرة على أن تعالج بكفاءة الظروف الخاصة بليبيا حيث إن ذلك لا يدخل ضمن ولاية هذه اللجنة. وأخيرا، أشار أيضا إلى أن هناك لجنة داخلية للميزانية مكونة من رؤساء جميع أجهزة الاتحاد الأفريقي ويخضع لرئاسته. وتتنظر هذه اللجنة في جميع المقترحات الخاصة بميزانية الاتحاد قبل تقديمها إلى أجهزة صنع السياسة وذلك للتأكد من أن البرامج تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية والمقرر الصادر عن المؤتمر.

14. وعبر عن تقديره للملاحظات والانشغالات المعبر عنها من قبل مختلف الأعضاء بشأن المقترحين المقدمين للجنة، ولكنه أشار إلى ضرورة الخروج بتوصيات ملموسة يتم رفعها إلى المجلس التنفيذي من أجل إبراز التضامن لصالح قارتنا لتحقيق التقدم، ثم دعا الأعضاء للمساعدة في تحديد سبل تحقيق هذه التقدم.

15. وخلال النقاش الذي أعقب ذلك اعتمد الأعضاء بشكل عام المبادئ الأساسية لمصادر التمويل البديلة ولاسيما الإنصاف، وقابلية التنبؤ، والمرونة، والامتثال. واتفق الأعضاء أيضا على ضرورة الملحة لحل مسألة تمويل الاتحاد واتفقوا على بدء العمل بجدول الأنصبة الجديد اعتبارا من 2016.

16. وفيما يخص الخيار المطبق، اقترح الأعضاء عقب مراجعة دقيقة للمقترحين تنفيذ نظام مختلط بين القدرة الخالصة على الدفع ونظام الانصاف والقدرة على الدفع بحيث لا تتحمل أي دولة عبئا غير متناسب من الميزانية لوحدها.

17. عقب مناقشات مثمرة وبناءة قدمت اللجنة الوزارية المختصة التوصيات التالية ليطم بحثها من قبل المجلس التنفيذي:

التوصيات:

(1) تقترح خيارا يجمع بين مبادئ التضامن، والإنصاف، والدفع، والقدرة على الدفع، وضمان عدم تحمل أية دولة عبئا غير متناسب من الميزانية لوحدها.

- (2) تنفيذًا لما سبق توصي اللجنة بإنشاء آلية مراجعة سنوية خلال السنوات الخمس الأولى لتقييم الأثر وإدخال التعديلات عند الإقتضاء.
- (3) تقترح أيضا مواصلة العمل على وإدماج طرق ضمان المواءمة بين مراجعة جدول تقدير الأنصبة وإعداد الميزانية وتنفيذها وتقييمها.
- (4) توصي كذلك بتحقيق الأهداف المشار إليها في المؤتمر وهي دفع الدول الأعضاء نسبة 100% من الميزانية التشغيلية للاتحاد و75% من الميزانية البرنامجية و25% من عمليات دعم السلام يتم توزيعها على فترة 5 سنوات بدءا من شهر يناير 2016.
- (5) سيكون للدول الأعضاء حرية اختيار أي من المصادر البديلة المقترحة لتمويل ميزانية الاتحاد حسب الضرورات والقوانين والقواعد والأحكام الدستورية الوطنية.
- (6) أن تواصل اللجنة عملها في وضع آلية مناسبة للمحاسبة والرصد تضمن مراقبة فعالة لعملية الميزانية بما في ذلك تقديمها وتنفيذها.
- (7) توصي المفوضية بتوفير كل الدعم اللازم لتسهيل اختتام العملية بما في ذلك توفير لائحة شاملة لآليات المحاسبة القائمة والمقترحة.
- (8) ستقدم اللجنة الوزارية المختصة آلية المراقبة خلال قمة يناير 2016.

2015

Report of the meeting of the ad-hoc ministerial committee on the review of scale of assessment

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4729>

Downloaded from African Union Common Repository